دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية قيم التربية البيئية في الجزائر. دراسة وصفية تحليلية.

The role of civil society institutions in the development of the values of environmental education in Algeria -Analytical descriptive study.

الدكتور : مهدي عوارم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي .برج بوعريريج، الجزائر
Mail : mahdiaouarem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2017/04/22 **تاريخ القبول** : 03/ 06/ 2017

الملخص:

أصبحت قضية البيئة والمحافظة عليها من بين القضايا التي تفرض نفسها على المجتمع العالمي ويرجع ذلك إلى ظهور مشكلات بيئية تهدد الحياة البشرية، ففي إطار حماية البيئة عقدت المؤتمرات العالمية وتعالت الدعوات بضرورة المحافظة عليها، إلا أن المشكلات البيئية تزايدت حدتها، ولعل المجهودات التي تقوم بها الدولة الجزائرية وحدها غير كافية، خاصة في ظل زيادة المشكلات البيئية من جهة ومن جهة أخرى تفشي تصرفات وسلوكيات زادت من الإضرار بها.فشواهد كثيرة نلاحظها كل يوم تقريبا من تصرفات لبعض المواطنين تضر بالبيئة كرمي القمامات في غير أماكنها، حتى رمي الخبز وغيرها، سلوكيات تدل على غياب قيم تربية بيئية، فمن هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة الوصفية لمناقشة وتحليل دور مؤسسات المجتمع المدني والمتمثل أساسا في جمعيات حماية البيئة في تنمية قيم التربية البيئية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني؛ جمعيات حماية البيئة؛ التربية البيئية.

Abstract:

The environmental issue has become one of the issues that impose itself on the global community due to the emergence of environmental problems that threaten human life. The Algerian government alone is not sufficient, especially in light of the increasing environmental problems on the one hand and the outbreak of actions and behaviors that have further damaged them. Many witnesses note that almost every day of the actions of some citizens harm the environment of throwing pots in places other than throwing bread and others, This study aims to discuss and analyze the role of civil society organizations, mainly in environmental protection associations, in the development of the values of environmental education in Algeria.

Keywords: civil society organizations; environmental protection associations; environmental education

المنارة للاستشارات

مقدمة:

يرتبط الوجود الإنساني في هذه المعمورة بالبيئة التي يعيش فيها، فالأرض والماء، الهواء وعناصر طبيعية عديدة أخرى تفاعل معها الإنسان وشاركته في مختلف التطورات التي شهدتها الحياة الإنسانية، فهي البيئة . سواء الطبيعية أو تلك البيئة التي اصطنعها، جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان، غير أن هذا الترابط والتفاعل بين الإنسان والبيئة أصبح يطرح مشكلات تهدد الحياة البشرية وباقي الكائنات الحية الأخرى، نتيجة استنزاف وسوء استخدام مكوناتها، فالتلوث البيئي، والتصحر،الاحتباس الحراري وتغير المناخ، وغيرها من المشكلات البيئية التي نعيشها اليوم، ما هي إلا نتيجة لتلك السلوكات والتصرفات، والسياسات المختلفة التي يتنهجها الإنسان في سعيه للتطور الاقتصادي والرقي الاجتماعي، قد يكون تطور الحياة الإنسانية بمختلف مناحيها أمر ضروري قصد تحقيق حياة أفضل، لكن أن تكون البيئة ضحية لهذا التطور الاقتصادي والتكنولوجي، فهذا يشكلا تهديدا في حق الأجيال القادمة.

إن حماية البيئة تتطلب تآزر مختلف الجهود سواء على مستوى دولي أو محلي، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق التشريعات القانونية الصادرة عن الهيئات العلمية المختصة في مجال البيئة، أو حتى على مستوى الإتفاقيات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى . على المستوى المحلي . أن تكون هناك استراتيجية واضحة المعالم تتشارك فيها مختلف مكونات المجتمع لحماية البيئة، ليس وجود سياسة من سياسات الدولة لحماية البيئة كفيل بتحقيق ذلك، بل ضرورة وجود تشارك فعلي متكامل بين سياسة الدولة ومختلف الفاعلين في المجتمع من جمعيات و مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

الجزائر ليست بمعزل عن المشكلات البيئية الموجودة سواء على المستوى العالمي أو على مستوى حدودها الجغرافية، فهي تعاني من هذه المشكلات مثل التصحر والتلوث، تراجع نسبة الغطاء النباتي، تغير المناخ والجفاف، ولعل أبرز هذه المشكلات ما شهدته بعض المناطق في الجزائر من حرائق للغابات خلال هذه السنة، أين أتلفت آلاف الهكتارات من المساحة الغابية، ناهيك عن مختلف السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها المواطن اتجاه بيئته، مثل رمي النفايات بطريقة عشوائية في المحيط العام، أو تقطيع الأشجار وغيرها من التصرفات التي نشاهدها يوميا، الأمر الذي يوحي بغياب تربية بيئية ووعي بيئي، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى منها ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي كالإستثمار

المنارة للاستشارات

وإقامة مشاريع صناعية في المدن، أو ما هو مرتبط بالجانب الاجتماعي من زيادة في السكان وتمركز الكثافة السكانية في المدن، ومنها ما هو ثقافي يرتبط بتلك العلاقة التي تربط المواطن الجزائري بالأرض، والتي تغيرت نتيجة عوامل عدة منها النزوح نحو المدن، توسع المناطق الحضرية على حساب الأراضي الفلاحية ...إلخ.

في خضم التحولات والتطورات التي شهدها المجتمع الجزائري، بدأ يبرز على الساحة الوطنية مفهوم المجتمع المدني، الذي أصبح يشكل محور أساسي ضمن المنظومة التنموية في الجزائر، وساعد ذلك الإطار التشريعي في الجزائر الذي فتح المجال لإقامة مؤسسات ومنظمات تابعة للمجتمع المدني قصد ربط العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع والمؤسسات الرسمية التابعة للدولة، بالإضافة إلى أن النشاط المتعلق بمؤسسات المجتمع المدني بدأ ينتشر بصفة كبيرة نتيجة تفاعل واستجابة أفراد المجتمع لهذه المنظمات غير حكومية. في ضوء ما تقدم، يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

ـ كيف يمكن للمؤسسات المجتمع المدني من خلال جمعيات حماية البيئة أن تساهم في تنمية قيم التربية البيئية قصد حماية البيئة والمحافظة عليها في الجزائر؟

قصد الإحاطة بإشكالية هذه الدراسة يمكن طرح أسئلة فرعية في الآتي:

ـ ما طبيعة الدور الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني وبصفة خاصة جمعيات حماية البيئة في نشر قيم تربية بيئية في الجزائر؟

ـ ما هي الأدوات والوسائل التي تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لتنمية قيم التربية البيئية؟

ـ ما هي أهم العراقيل التي تقف أمام مؤسسات المجتمع المدني في مساهمتها لتنمية قيم التربية البيئية في الجزائر؟

I.الإطار المفاهيمي

1 . ماهية المجتمع المدني: حظى مفهوم المجتمع المدني باهتمام متزايد سواء من طرف الباحثين في شتى الميادين العلمية، وكذا السياسيين، نتيجة لتأثيراته العملية على مختلف الأصعدة، لا سيما الفكرية منها، حيث أصبح مفهوم المجتمع المدني مفهوما متميزا يحظى بحضور قوي على مستوى الدراسات والأبحاث العلمية،أو على مستوى اعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من هذا التميز

المنارة للاستشارات

الذي حظى به مصطلح المجتمع المدني إلا أن محاولات ضبط وتحديد مضامينه ومقوماته الأساسية لا يزال يعرف اختلافا فكريا لدى الباحثين، وفيما يلي يمكن عرض ومناقشة بعض هذه التعاريف.

أ. تعريف المجتمع المدني:

يجمع أغلب الدارسين والباحثين لمفهوم المجتمع المدني على تأكيد طابعه الغربي الأوروبي سواء من حيث مدلولاته واصطلاحاته اللغوية، أو من حيث مضامينه العملية، وذلك لارتباط بوادر استخداماته الأولى بالحركة الفكرية والفلسفية التي عرفتها أوروبا، وما صاحبها من تطورات وتحول كبير في نظم وأسس إدارة المجتمعات الأوروبية.

هذا ما طرحه الباحث الاجتماعي الجزائري 'العياشي عنصر' في مقاله المعنون بـ ' ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا' في مجلة إنسانيات، حيث يرى أن "مفهوم المجتمع المدني أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الجديدة، والواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة، كما ارتبط هذا التوسع في استعماله وشيوعه بمفاهيم نكاد نجزم أنها لصيقة به."[1]

لعل ما تناوله الباحث 'العياشي عنصر' في مقاله، يؤكد على أن مفهوم المجتمع المدني جاء نتيجة للتحولات والتطورات التي شهدها العالم مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، مشيرا إلى أن مفهوم المجتمع المدني" كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية تغيرا وتطور في معناه ودلالاته... حيث حدده' توماس هوبز' الفيلسوف الإنجليزي بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: أما المجتمع المنظم سياسيا عن طرق الدولة القائمة على التعاقد. أما مواطنه الفيلسوف 'جون لوك' جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتميزه عن الدولة، المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها."[2]

تعريف 'أماني قنديل' المجتمع المدني بأنه: " مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية."[3]

المنارة للاستشارات

كما يعرف بأنه:" يتمثل في كل أشكال التضامن المنظم بين مجموعة من الناس ينتمون بإرادتهم الحرة إلى جمعية أو مؤسسة يربط أفرادها رباط طوعي، حيث أن العلاقات الاجتماعية فيها قائمة على الإرادة الحرة، لا على رابطة الدم مثل: الأسرة أو القبيلة، ويكون الترابط والتضامن فيها قائما على الوعي وتبادل الاحتياجات والمواقف."(4)

يشير هذا التعريف إلى الجانب الاجتماعي للمجتمع المدني والعلاقات القائمة فيه، حيث يقوم على طوعية هذه العلاقات بوعي ووفق مصالح مشتركة.

جاء تعريف المجتمع المدني أيضا في ندوة المجتمع المدني الذي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 م " يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية."(5)

من خلال عرض بعض التعاريف حول المجتمع المدني يمكن استخلاص مايلي: أن المجمتع المدني هو:

- فعل إرادي حر طوعي، يتكون بالإرادة الحرة، فهو يختلف عن الأسرة والقبيلة أو العشيرة، وتشير فكرة الطوعية هنا إلى حرية الفرد في الدخول الى إحدى تشكيلات المجتمع المدني وفقا لإرادته واحتياجاته وأهدافه؛
- تنظيم جماعي، بمعى أنه يتشكل من تنظيمات، كل تنظيم فيها يضم مجموعة من الأعضاء، ينشطون وفق تنظيم وضعوه هم وفق غاياتهم وحاجاتهم المشتركة؛
- يتضمن جانب أخلاقي وسلوكي، بمعنى أنه ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات و الآخرين، وتكون فكرة الإلتزام بما اتفق عليه في التنظيم هي المحدد الأساسي في نشاط أعضائه، في ظل ممارسة تشاركية وديمقراطية، ففي هذا الإطار، هناك من الباحثين من يرى أن: "رغم أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بالفعل، لأنها تقوم بتنمية ثقافة

المنارة للاستشارات

الحقوق وثقافة المشاركة، بما يدعم قيم التحول الديمقراطي الحقيقي، وهي قيم المحاسبة والمساءلة، فضلا عن قيامها بدورها الأساسي في تربية المواطنين وتدريبهم، وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية." (6)

إن فكرة المشاركة هي صميم عمل مؤسسات المجتمع المدني، فالنشاط الذي يقوم به أعضاء جمعية ما هي إلا تعبير بطريقة معينة عن جملة الأفكار والتصورات المشتركة بين أعضائها، والتي يريدون تحقيقها، ومنه فالمشاركة هي الركيزة الأساسية للمضمون نشاط المجتمع المدني، بالإضافة إلى أن هذه المشاركة قد تؤدي إلى بلوغ مستوى معين من القرار السياسي والتأثير فيه، ومنه يمكن لبعض منظمات المجتمع المدني دخول المعترك السياسي مثل الأحزاب السياسية.

. التعريف الإجرائي للمؤسسات المجتمع المدني:

تقوم هذه الدراسة على فكرة مفادها تنمية قيم التربية البيئية من خلال مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، فهي تركز على مختلف الجمعيات والمنظمات غير حكومية التي تعنى بحماية البيئة والمحافظة عليها، وتعمل بالتنسيق مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين سواء أسر أو مؤسسات رسمية تربوية أو غيرها لنشر وتنمية قيم التربية البيئية.

2 . الجمعية:

ـ التعريف اللغوي: "مشتقة من الفعل: جمع يجمع، جمعا، ومنه جمعا المتفر، ضم بعضه إلى بعض. جمع القلوب: أي ألفها فهو جامع . و الجمعية هي طائفة من الناس لهم هدف مشترك تكون هيئة تشرف عليها و تنفذ المقررات المتعلقة بسير نشاطها."(7).

أما اصطلاحا تعرف الجمعية بأنها:" شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي التعاوني بين الناس الذين يشتركون في مواقع عامة، و تقوم بين مجموعة من الأفراد تربطهم مصلحة معينة أو هدف خاص فضلا عن كونها جماعة منظمة لكي تشبع بعض المصالح العامة ضمن تركيبتها الإدارية.(8)

ويقصد بها كذلك بأنها:" العملية الاجتماعية التي ينعكس فيها التفاعل و الاتصال الذي يقع بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لغرض تحقيق أهداف و أغراض معينة."(9)

فالجمعية هي مجموع من الأفراد يقومون بمهام موحدة في مجال ما من مجالات الحياة، ووفقا لإطار منظم و قانوني يحدد صلاحياتهم.

المنارة للاستشارات

3 . مفهوم البيئة والتربية البيئية:

أ . مفهوم البيئة: لفظ البيئة مشتق من الفعل (بوأ) وهي تأخذ عدة معاني منها: الرجوع: يقال بؤت إليه أي رجعت إليه، التساوي والتكافؤ: يقال ما بفلان بواء لفلان أي ما هو بكفء له، المنزل أو الموقع: يقال تبوأ أي حل ونزل وأقام.(10)

أما البيئة اصطلاحا فقد وردت عدة تعريفات نورد منها:

. يعرف 'ريكاردوس ألبر' البيئة على أنها:" مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان وتؤلف وحدة ايكولوجية مترابطة."(11)

يشير هذا التعريف إلى أن البيئة هي العوامل الطبيعية المحيطة بالإنسان دون العوامل الأخرى التي اصطنعها الإنسان واستخدمها، أي أن هذا التعريف أهمل جانب أخر للبيئة والمتمثل في البيئة غير الطبيعية التي استحدثها الإنسان، فالتلوث بشتى أنواعه هو مشكلة بيئية جاءت نتيجة الاستخدامات المختلفة للإنسان في نشاطه وتفاعله مع البيئة الطبيعية.

كما تعرف بأنها: "الأحوال الفيزيائية والكميائية والإحيائية للإقليم الذي يعيش فيه كائن حي، وتعتبر الكرة الأرضية كلها بمثابة البيئة لبني البشر."(12)

لعل هذا التعريف أشمل من سابقه على اعتبار أنه أشار إلى ان البيئة تتمثل في كل ما يحيط بالإنسان بل هي الكرة الأرضية التي يعيش فيها البشر.

تعني البيئة أيضا: " الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع سواء كان من خلق الطبيعة أم من صنع الإنسان، لأن البيئة تتكون من عنصرين الأول طبيعي وهو الذي لا دخل للإنسان في وجود، والعنصر الثاني هو الصناعي أو المشيد."(13)

أما التعريف القانوني للبيئة فهي تعرف حسب التشريعات الخاصة بكل مجتمع، غير أن هناك تعريف قانوني دولي، فقد عرف مؤتمر 'ستوكهولم' 1972 م البيئة بأنها:" رصيد الموارد المادية والاجتماعية والمناخية في وقت ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان." (14)

المنارة للاستشارات

هناك عدة مؤتمرات دولية قدمت رؤيتها للبيئة، وهي تشترك تقريبا في تصورها للبيئة على أنها المجال أو الوسط الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى ضمن علاقة قائمة بين العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي الذي هو من صنع الإنسان، ومن بين هذه المؤتمرات كذلك نجد المؤتمر الدولي للتربية البيئية الذي عقد بـ ' تيبليس جمهورية جورجيا' سنة 1977 فعرف البيئة على أنها: " الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع إخوانه من البشر."(15)

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فقد جاء حسب القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ما يلي: " أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، الجو والماء والأرض والباطن والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه المواد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية."(16)

من خلال عرض هذه التعاريف حول البيئة نلاحظ أن هناك تباين في تحديد تعريف جامع وشامل للبيئة، خاصة على مستوى الجانب القانوني لها، فهناك إشارة إلى جملة العناصر المكونة للبيئة الطبيعية وغير الطبيعية من جهة، واعتبار أن الإنسان هو جزء لا يتجزأ من هذا المجال الكوني الذي تتفاعل فيه مختلف العناصر البيئية.

ب . تعريف التربية البيئية:

لقد تعددت الطروحات والتصورات الفكرية حول مفهوم التربية البيئية، باعتبار أنها تحمل مضمونا تربويا بالدرجة الأولى، فهي نتاج لتفاعل معنى التربية والبيئة، ولذلك تعددت معاني هذا المفهوم بتعدد العملية التربوية وأهدافها من جهة، ومعاني البيئة من جهة أخرى، إذ يرى بعض الباحثين أن دراسة البيئة هي في حد ذاتها ضمان لتحقيق تربية بيئية، أم البعض الآخر يرى أن التربية البيئية أشمل وأعمق، حيث يشمل مفهوم التربية البيئية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن كان مقتصرا على الجوانب البيولوجية والفيزيائية، فمن بين هذه التعاريف نورد ما يلي:

. تعريف مؤتمر بلغراد سنة 1975 م، يشير إلى التربية البيئية بأنها: " ذلك النمط من التربية الذي يهدف إلى تكوين جيل واقع ويهتم بالبيئة وبالمشكلات المرتبطة به، ولديه من المعارف والقدرات

المنارة للاستشارات

العقلية، والشعور بالالتزام، ما يتيح له أن يمارس فرديا أو جماعيا حل المشكلات القائمة وأن يحول بينها وبين العودة إلى الظهور."[17]

يستشف من هذا التعريف أن التربية البيئية، تسعى لتكوين الفرد في جميع جوانبه وخصائصه المعرفية، والوجدانية، والمهارية، وتوعيته بأهمية المشاركة في حل مشكلات البيئة ومنع حدوثها.

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة بباريس 1978 م فيعرف التربية البيئية بأنها: " العملية التعليمية التي تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة، والمشكلات المتعلقة بها، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية اتجاه حل المشكلات المعاصرة، والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة."[18]

يحاول هذا التعريف، إبراز أهمية العملية التعليمية في تشكيل الوعي البيئي، كمنطلق للتربية البيئية قصد حل المشكلات المرتبطة بها بشكل فردي أو جماعي، ومنع حدوثها. كما تعرف التربية البيئية كذلك بأنها: " عملية تكوين المهارات والاتجاهات والقيم اللازمة، لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي، وتوضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة، وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان، والحفاظ على حياة كريمة ورفع مستوى معيشته."[19]

نستشف مما تقدم من عرض لهذه التعريفات أن التربية البيئية تؤكد على ضرورة تكوين الفرد واكسابه القيم والاتجاهات وتنمية مهاراته وقدراته للحفاظ على بيئته وحمايتها، ومما لا شك فيه أن هذه العملية هي تشاركية بين مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية موجهة لكافة المواطنين، حيث يتولد الوعي والشعور بأهمية حماية البيئة والمحافظة عليها، فالمدرسة وقبلها الأسرة، ومختلف الجمعيات والمنظمات، وكذا المؤسسات الرسمية لها جانب من المساهمة في إعداد وتكوين الأفراد لتبني سلوك حضاري اتجاه البيئة.

II.أساسيات وأهداف التربية البيئية:

إنطلاقا من التعاريف السابقة للتربية البيئية يمكن أن نستخلص أهم الأساسيات التي تقوم عليها، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

المنارة للاستشارات

ـ إنها عملية توجيه لمختلف الجهود الفردية والجماعية في إطار منسق ومتكامل لمواجهة المشكلات البيئية؛

ـ تقوم على العمل المشترك بين مجالات التربية والبيئة، من أجل إعداد وتكوين الفرد وصقل مهاراته و قدراته للحفاظ على بيئته والمساهمة في حمايتها؛

ـ التربية البيئية تعتمد على وجود مناهج ومقررات تعليمية يكتسبها الأفراد تكون متناسبة مع مختلف المشكلات البيئية، وكيفية الحفاظ على البيئة كذلك؛

ـ التربية البيئية تقوم على المشاركة المجتمعية من خلال مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في نشر الوعي والقيم التربوية ذات البعد البيئي.

أما على مستوى أهداف التربية البيئية فهي تتمثل في:

ـ منح فرصة اكتساب المعرفة والقيم والمهارات الضرورية لحماية البيئة؛

ـ زيادة الوعي البيئي بكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على البيئة؛

ـ نشر ثقافة إيجابية اتجاه البيئة واكساب سلوكيات إيجابية تدعم حماية البيئة مثل غرس الأشجار، والنظافة ...إلخ.

بالإضافة إلى هذا فإن هناك أهداف تم تسطيرها ضمن فعاليات مختلف المؤتمرات الدولية حول البيئة، فمن بين هذه الأهداف نورد ما يلي:[20]

ـ **الوعي**: مساعدة الأفراد على اكتساب الوعي والحس للبيئة بجميع جوانبها وبالمشكلات المقترنة به؛

ـ **المعرفة**: مساعدة الأفراد للحصول على اكتساب خبرات لتوظيف المعارف في مجال البيئة من تحليل المشكلات المرتبطة بالبيئة بأساليب و قواعد علمية؛

ـ **الاتجاهات**: مساعدة الأفراد والمجموعات الاجتماعية على اكتساب سلسلة من القيم التي تحفزهم على حماية البيئة والمحافظة عليها؛

ـ **المهارات**: اكتساب الأفراد المهارات اللازمة لتحديد المشكلات البيئية وحلها؛

ـ **المشاركة**: و هي جوهر التربية البيئية، فمن الضروري إتاحة الفرص للأفراد ومؤسسات المجتمع للمشاركة بشكل فعال في العمل على حل المشكلات البيئية، وتحديد دور واضح لكل طرف لتقديم الدعم المناسب لمواجهة مشكلات البيئة.

المنارة للاستشارات

هذه جملة الأهداف التي تنطوي عليها التربية البيئية، التي دعت إليها مختلف المؤتمرات الدولية في مجال حماية البيئة، كما أن المنظومة التربوية في الجزائر أولت أهمية للتربية البيئية من خلال مقرراتها التعليمية خاصة في مرحلة التعليم الإبتدائي، وتهدف هذه المقررات إلى:[21]

- **الأهداف المعرفية**: اكتساب التلميذ معارف متنوعة عن البيئة التي يعيش فيها، والتعرف على مقومات الثروة الطبيعية في بيئته وكيفية المحافظة عليها؛
- **الأهداف المهارية**: ملاحظة الظواهر الطبيعية لبيئته وتفسيرها في حدود إمكاناته واقتراح حلول مناسبة للمشكلات، واتخاذ القرارات والمبادرات المناسبة للحد من التعدي على البيئة، والتواصل مع الآخرين والمشاركة معهم في حل مشكلات البيئة بالوسائل المتاحة؛
- **الأهداف الوجدانية**: تشكل وعي بيئي يسمح له بترشيد استغلال بيئته، والشعور بحجم المشكلات التي تتعرض لها البيئة، والالتزام بالمشاركة الفعالة في حماية البيئة واحترام وتقدير العلاقات التي تربط الكائنات الحية بالبيئة.

III.- واقع جمعيات حماية البيئة في الجزائر

عرفت الحركة الجمعوية في الجزائر تطورا كبيرا، خاصة بعد الإنفتاح السياسي والاقتصادي الذي أقره دستور 1989 م، الذي سمح بإنشاء الجمعيات واعتبارها حرية أساسية، لتعرف الجزائر بعدها حركية على مستوى تأسيس جمعيات في شتى الميادين، وقصد تفعيل وتنظيم نشاطها تم وضع إطار تشريعي عبر مختلف المراحل التي صاحبت تطورها، مثل القانون رقم 90 .31 المتعلق بالجمعيات ، والقانون رقم 12 . 06 المتعلق بالجمعيات، هذا وقد انطوى كل قانون على خصوصيات ومعطيات نابعة من الظروف التي كانت سائدة خلال فترة صدوره، الأمر الذي يؤكد أن النشاط الجمعوي في الجزائر ساير مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري، الأمر الذي أثر بشكل أو بآخر على مسيرة ونشاط مختلف الجمعيات، ويعرف المشرع الجزائري الجمعية حسب ما جاء به القانون رقم 12 . 06 " الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي، ولغرض غير مربح، يشتركون في تسخير معارفهم و وسائلهم لمدة محددة أو غير محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي العلمي والديني، التربوي الرياضي، البيئي الخيري والإنساني."[22].

المنارة للاستشارات

عموما فإن النشاط الجمعوي في الجزائر شهد حركية واسعة على مستوى التعداد، خاصة بعد أستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، مع مطلع سنة 2000، وكذا صدرور قانون حماية البيئة رقم 03. 10. [23]، هذا وقد شهدت الجمعيات البيئية زيادة في تعدادها، حيث بلغ عددها 22505[24] جمعية خاصة بحماية البيئة، منها من تحمل الطابع الوطني ومنها ذات الطابع المحلي أو الولائي.

إن صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03 . 10 الذي خص بتنظيم دور جمعيات حماية البيئة، إذ خص المشرع ضمن الفصل السادس من هذا القانون تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة، حيث تساهم الجمعيات المعتمدة من خلال المشاركة بفاعلية إلى جانب الهيئات الحكومية، غير أن قانون البيئة ركز على الطابع الوقائي، إلا أنه أرسى أسس لإطار تشاركي مع جمعيات حماية البيئة لتنفيذ مختلف التدابير لحماية البيئة، هذا ما تؤكده المادتين (35 . 37) من القانون رقم 03 . 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الملاحظ من خلال ما تقدم أن المشرع الجزائري سمح بفتح المجال أمام النشاط الجمعوي قصد تحقيق غايات وأهداف اجتماعية واقتصادية من جهة وكذا تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع، لكن على مستوى البيئة في الجزائر وكغيرها من المجالات الأخرى، فالمتمعن لحال البيئة في الجزائر يتأكد لديه أن هناك جملة من المشكلات البيئية كالتلوث، التصحر، انخفاض نسبة الغطاء النباتي، النفايات، الجفاف، حرق الغابات...إلخ.

فقبل أن نتناول دور الجمعيات البيئية في تنمية قيم التربية البيئية تجدر الإشارة إلى واقع البيئة في الجزائر، فهو لا يختلف كثيرا عن حال البيئة في دول العالم، فبالرغم من المساحة الشاسعة التي تتربع عليها الجزائر، وبالرغم من وجود تنوع نباتي وامتداد الساحل، ومناظر طبيعية، إلا أن حال البيئة في الجزائر يتدهور بشكل كبير، خاصة فيما يتعلق بالتصحر وسوء استغلال مختلف الموارد البيئية من مياه وغابات، بالإضافة إلى إهمال قضايا البيئة ض من البرامج التنموية السابقة، ناهيك عن مختلف السلوكات السلبية والتصرفات التي يقوم بها بعض المواطنين اتجاه البيئة مثل (رمي النفايات بشكل عشوائي، حرائق الغابات...إلخ).

أمام عدة شواهد نلاحظها على مستوى البيئة في الجزائر، انتهجت الدولة استراتيجية لحماية البيئة من خلال إنشاء جهاز وصي على البيئة (وزارة البيئة)، والتي كانت تحت وصاية قطاعات أخرى،

المنارة للاستشارات

لتصبح اليوم تحت مسمى 'وزارة البيئة والطاقات المتجددة'، لعل ما تحاول الدولة من خلال هذه الوزارة هي ايجاد استراتيجية وطنية لحماية البيئة وانتهاج سبل لتحقيق غايات تنموية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البيئية، ففي تصريح للسيدة الوزيرة 'فاطمة الزهراء زرواطي' أن " سيتم . بتوجيهات الوزير الأول . رسم خطة استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها الجزائر من جهة والظرف الاقتصادي الحالي باعتبار أن البلاد في حاجة إلى هذا النوع من الطاقة لتطوير الاقتصاد البديل من جهة أخرى... إن القضاء على النفايات تعتبر من الأولويات لاسيما القضاء على النقاط السوداء ومحاربة التبذير مثل رمي مادة الخبز المدعمة في القمامات... أنه تم إحصاء 16.000 خبزة يتم رميها يوميا في المزابل."[25].

فالدولة تريد تطبيق استراتيجية لحماية البيئة واستخدام مواردها لتطوير الاقتصاد الوطني من خلال الطاقات المتجددة (استخدام الطاقة الشمسية مثلا)، كما أشارت السيدة الوزيرة إلى أن: " الجزائر تنتج 12 مليون طن من النفايات وتستهلك 7.7 مليار كيس بلاستيكي سنويا ... وسترتكز سياسة القطاع فيما يخص النفايات على التكوين والتحسيس وإشراك المواطن وتربية الطفل على مناهج حماية البيئة ومحاربة النفايات."[26]

هذه بعض المشكلات البيئية التي تعاني منها الجزائر حسب ما ورد في تصريح السيدة الوزيرة، ناهيك عن مشاكل بيئية أخرى تنطوي على أخطار كثيرة، والتي يتسبب فيها العنصر البشري بنسبة كبيرة، نتيجة غياب الوعي البيئي وضعف قيم التربية البيئية.

IV.ـ مبادئ وأهداف جمعيات حماية البيئة في الجزائر

استنادا للإطار القانوني المتعلق بالجمعيات في الجزائر، ومنها جمعيات حماية البيئة، فإن مبادئ وأهداف هذه الجمعيات تنطلق من سياستها وتوجهها نحو النشاط الذي تقوم به، وذلك وفقا لبرامج سنوية تعدها وتحاول أن توفر مختلف الوسائل المادية والبشرية لتطبيقها، و من جملة المبادئ والأهداف نورد ما يلي: [27]

ـ ترسيخ فكرة ومبدأ المواطنة البيئية عن طريق ترشيد سلوك المواطن للحفاظ على مصادر البيئة، ومحاولة استغلالها بطريقة عقلانية؛

المنارة للاستشارات

- نشر الوعي البيئي من خلال القيام بعدة نشاطات مثل الحملات التحسيسية، نشاطات ميدانية، التقرب من المواطن توعيته بأهمية الحفاظ على البيئة، المشاركة في مختلف التظاهرات البيئية؛
- تعميم ثقافة ايجابية اتجاه البيئة ونشرها لدى مختلف الفئات الاجتماعية، والتنسيق مع مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من أجل تطبيق مختلف الإجراءات والتدابير الوقائية المتعلقة بحماية البيئة؛
- ترسيخ مبدأ المشاركة الفعلية لحماية البيئة والخروج من منطق الشعارات إلى منطق المراقبة والتنفيذ، مع القيام بإجراءات ردعية عبر مؤسسات رسمية إذا تطلب الأمر ذلك.

هذه أهم المبادئ والأهداف التي تم استخلاصها وملاحظتها من خلال نشاط بعض جمعيات حماية البيئة، الأمر الذي يؤدي للحديث عن مكانة التربية البيئية من خلال برامج و نشاطات هذه الجمعيات.

V. دور الجمعيات البيئية في تنمية قيم التربية البيئية في الجزائر.

لا يمكن حصر التربية البيئية من خلال الوظيفة التعليمية التي تقوم بها المؤسسات الرسمية (المدرسة)، التي تقتصر على التلاميذ أو شريحة معينة من فئات المجتمع فقط، وإنما ينبغي توسيع مجال نشر التربية البيئية لتشمل هذه العملية توعية أفراد المجتمع ككل، كذلك تركز منهجية التربية البيئية على تبني أو تنشئة السلوك المبني على الوقاية من الضرر البيئي المتوقع وعلى أساس الاحتياط عوضا من التركيز على التدخل أو الإصلاح بعد حدوث التدهور أو التحطم البيئي.(28)

فالتربية البيئية تهدف إلى اكساب الأفراد قيم واتجاهات وسلوكات للحفاظ على بيئتهم وحمايتها، ولعل من بين هذه القيم التي تنطوي عليها التربية البيئية هي عدم الاعتداء على البيئة كالتخريب أو حرق النباتات والأشجار، والنظافة وغيرها من القيم التربوية التي يمكن من خلالها حماية البيئة والحفاظ عليها، بالإضافة إلى أن فكرة التوعية بمدى أهمية البيئة في حياة الإنسان مما يعني في حد ذاته اكتساب سلوك حضاري اتجاه المحيط الذي يعيش فيه الفرد، فبمجرد الشعور بأهمية البيئة في حياة الإنسان فإن ذلك يستوجب تبني سلوكات وتصرفات إيجابية اتجاه البيئة، بغض النظر عن الإطار القانوني الذي يحمي البيئة، فعادة نشاهد مظاهر في الواقع يمكن القول عنها أنها بعيدة كل البعد عن إنسانية الإنسان إن صح القول (كأن تشاهد رمي النفايات من أحد طوابق العمارة تقع مباشرة في الحي) ، فالتربية البيئية تهذب وتنمي المهارات والسلوكات الإيجابية لدى الأفراد، وغيابها يعني عدم حماية البيئة بل التعدي عليها.

المنارة للاستشارات

هذا المنطلق يمكن الحديث عن دور جمعيات حماية البيئة في تنمية قيم التربية البيئية، فهذه مهمة ليست بالسهلة، وليست حكرا على المدرسة أو مؤسسة رسمية أخرى، بل هي مهمة الجميع بما فيها الجمعيات التي تعنى بالبيئة أو حتى بعض الجمعيات الأخرى (لجان الأحياء، الجمعيات الخيرية، ...إلخ)، ولعل من بين المهام والأدوار المخولة قانونا للجمعيات البيئية المعتمدة نورد مايلي: (29)

- إعلام والمشاركة في نشر الوعي البيئي؛
- تكوين أشخاص و منتسبين لها في مجال حماية البيئة؛
- اللجوء إلى القضاء في حالات مخالفة قوانين حماية البيئة
- المشاركة مع المؤسسات الرسمية في إعداد مخططات وبرامج حماية البيئة؛
- حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعي؛
- القيام بمهمات ميدانية كحملات التطوع للتنظيف والتشجير...إلخ

إن جملة المهام الموكلة لهذه الجمعيات المعتمدة، هي أدوار تقتصر على مهمة الرقابة والمشاركة حسب المناسبات إن صح القول، كون أن حال البيئة اليوم في الجزائر يتدهور بشكل كبير، خاصة في ظل النمو الديمغرافي المتزايد، وضعف وتراجع قيم التربية البيئة، فالعمل الجمعوي في هذا الإطار يجب أن يخرج عن نطاق المشاركة المناسبتية إن صح القول إلى المشاركة الفعلية من خلال التنسيق والعمل مع المؤسسات التربوية ومختلف المؤسسات الأخرى، لأن استراتيجية الحماية والحفاظ على البيئة يجب أن تعمل على تغيير التصورات والاتجاهات والسلوكيات السلبية اتجاه البيئة في الجزائر.

بالإَضافة إلى جملة المهام السالفة الذكر تجدر الإشارة إلى فكرة مفادها أن العلاقة التي يجب ان تربط الجمعية بالمدرسة يجب أن تتفعل بشكل اكبر وبشكل عملي أكثر وذلك من خلال اللقاءات والتجمعات التي تنظمها المدرسة أو الجمعية في إطار شراكة تربوية هادفة لتنمية قيم تربية بيئية، كما يمكن في هذا السياق أن تساهم الجمعية في إثراء البرنامج البيداغوجي للتلاميذ و ذلك من خلال التجارب الميدانية، فالعلاقة بين الاطراف الفاعلة في مجال تنمية قيم التربية البيئية سواء من خلال الجمعيات أو المدرسة أو حتى في التجمعات السكنية و الأحياء هي في الأساس عمل ميداني وتحسيسي لمخاطر المشكلات البيئية التي يتسبب فيها العنصر البشري نتيجة لغياب أو تغييب لقيم تربية بيئية.

المنارة للاستشارات

خاتمة

إن حماية البيئة مهمة الجميع إنطلاقا من المؤسسات الرسمية وصولا للمواطن، فهي المجال الذي يحيا في الإنسان، فليس من الصعب أن نعتني بالبيئة التي نعيش فيها من خلال عدم التعدي عليها والمحافظة عليها، والتربية البيئية هي السبيل لذلك، فهي ليست حكرا على المدرسة فحسب بل تنطلق من الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، فالواقع البيئة في الجزائر يحتاج إلى أكثر من التوعية والتحسيس أو المشاركة في بعض المناسبات لحماية البيئة، بل يحتاج إلى تطبيق قانون حماية البيئة بشكل صارم، والمشاركة الفعلية والفعالة لمختلف مؤسسات المجتمع المدني في تكوين وتنمية قيم التربية البيئية، من خلال برامج ميدانية تتواصل من خلالها مع المحيط الذي تنشط فيه،مع ضرورة التنسيق بينها وبين باقي مؤسسات المجتمع، بالإضافة إلى دور الفرد كمواطن معني بواجب حماية البيئة في ظل منظومة القيم الاجتماعية والدينية والثقافية التي ينتمي إليها.

المنارة للاستشارات

❖ هوامش البحث:

(1) العياشي عنصر(2001)، **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر انموذجا**. المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 13.

(2) العياشي عنصر(2001)، مرجع سبق ذكره.

(3) ليلى عبد الوهاب (د.ت)، **منظمات المجتمع المدني**، مصر: كلية الآداب، جامعة بنها،

(4) محمد عثمان الخشت(2007)، **المجتمع المدني والدولة**، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر.

(5) موسى مشري (2008)، **المجتمع المدني في الجزائر. دراسة في آلية تفعيله**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، أيام 16، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف.

(6) بركات كريم (2013 - 2014)، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري . تيزي وزو، الجزائر.

(7) علي بن هادية و آخرون (1991)، **القاموس الجديد للطلاب، مادة " جمعية "**، ط7، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

(8) معن خليل عمر (2000)، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

(9) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1999)، تاريخ الإطلاع (20 – 09 – 2017)

(10) http://www.alecso.org/newsite/alecso-about/2015-04-01-12-43-

(1) لسان العرب لابن منظور(د. ت)، دار المعارف، القاهرة،الجزء الأول.

(11) كمال رزيق (2007)، **دور الدولة في حماية البيئة**، مجلة الباحث، العدد 05، جامعة ورقلة.

(12) عبد القادر الشليخي(2009)، **حماية البيئة**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

المنارة للاستشارات

(13) محمد سعيد عبد الله الحميدي (2008)، **المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة البحرية و الطرق القانونية لحمايتها . دراسة مقارنة** ، مصر: دار الجامعة الجديدة.

(14) محمد منير حجاب (1999)، **التلوث وحماية البيئة**، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

(15) محمد عبد الحافظ (2008)، **القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث**، مصر، دار الكتب القانونية.

(16) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:القانون رقم10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،عدد 43.

(17) مطاوع ابراهيم عصمت (2005)، **التربية البيئية**، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

(18) محمد ابراهيم (2003)، **التربية البيئية مدخل لدراسة مشكلات المجتمع** . سلسلة التربية وقضايا البيئة والوعي البيئي، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

(19) إياد عاشور، محسن عيد علي (2010)، **التربية البيئية**، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب.

(20) راتب السعود (2004)، **الإنسان والبيئة مدراسة في التربية البيئية**، عمان، دارحامد للنشر والتوزيع.

(21) أسماء مطوري (2016)، **مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في تنمية قيم التربية البيئية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 15.

(22) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(2012): **القانون رقم12 - 06 المؤرخ في 12 جانفي المتعلق بالجمعيات**، العدد 02.

(23) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2003):**القانون رقم10/03 المؤرخ في 19 جويلية، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**،عدد 43، مرجع سبق ذكره.

(24) الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجزائر. تاريخ الإطلاع (22 - 09 - 2017) http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

(25) الموقع الإلكتروني لجريدة النصر الجزائرية: www.annasronline.com/index.php/حوار أجرته **جريدة النصر الجزائرية** مع

المنارة للاستشارات

وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، يوم 06 جوان 2017، تاريخ الإطلاع: (22 – 09 – 2017).

(26) نفس الموقع الإلكتروني لجريدة النصر الجزائرية، نفس تاريخ الإطلاع.

(27) قريد سمير(2014)، **دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار ـ عنابة.

(28) وناس يحي (2004)، **المجتمع المدني وحماية البيئة (دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات)**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

(29) شعشوع قويدر (2008- 2009)، **دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تيارت،الجزائر، جامعة ابن خلدون.

المنارة للاستشارات